ترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم (100/27) تاريخ 2006/6/4
سجل شركات التأمين رقم (1)
سجل تجاري رقم 14631 • رأس المال المدفوع 6,300,000,000 ل.س

للتأمين
سورية

محضر اجتماع الهيئة العامّة غير العاديّة

للشركة المتحدة للتأمين المساهمة المغفلة العامة

والمنعقدة بتاريخ 2023/11/15 في دمشق – فندق الداما روز– قاعة سطح دمشق

((الجلسة الأولى))

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين ش. م. م. ع - سورية إلى مساهمها.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 77/ص ر م /123 تاريخ 2023/10/24،

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 297/ م ع /13 /123 تاريخ 2023/10/16،

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الإشراف على التأمين رقم 75/ص ر م/ 123 تاريخ 2023/10/24،

والمتضمنة إبلاغهم موعد الدعوة.

تمّ نشر الدعوة وجدول الأعمال لمرتين في صحيفتين يوميتين الكترونيتين (الثورة والبعث):

- تاريخ 2023/10/23 (العدد 991 من صحيفة البعث والعدد 999 من صحيفة الثورة).
- تاريخ 2023/10/24 (العدد 992 من صحيفة البعث والعدد 1000 من صحيفة الثورة).
- تاريخ 2023/11/09 تعديل البند الأول من جدول الأعمال (العدد 1006من صحيفة الثورة والعدد 1014 من صحيفة الثورة).

فقد انعقدت الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأربعاء الموافق لِـ 2023/11/15 وذلك للبحث في جدول الأعمال والمبلغ أصولاً.

info@uic.com.sy • www.uic.com.sy

الإدارة العامة
دمشق أبو رمانة . مدخل قصر الصيافة
جانب فندق داماروز
هاتف 5046 11 963+
3330241 11 963+

الفروع في المحافظات
حلب 2251888 5046 21 963+
اللاذقية 2570181 5046 41 963+
طرطوس 2316522 5046 43 963+
حماة 2240657 5046 33 963+
السويداء 313758 5046 16 963+

حمص 5046 31 963+
دير الزور 5046 51 963+
عدرا 5851863 11 963+
الحسكة 232010 52 963+
درعا 226022 15 963+

رقم الوارد 344
التاريخ 2023 / 11 / 22
سوق دمشق للأوراق المالية

حضر ممثلو وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيد أنس ناعسة والسيد هيثم الحسين بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/6479 تاريخ 2023/11/13.

كما حضر هذا الاجتماع ممثلو هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الآنسة شذى حمندوش والسيد أحمد القصار بموجب كتاب التكليف رقم 1478/ص – م – إ تاريخ 2023/10/25.

كما حضر هذا الاجتماع ممثلة هيئة الإشراف على التأمين الآنسة هديل خالد بموجب كتاب التكليف رقم 1173/ص تاريخ 2023/10/25.

كما حضر هذا الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماءهم:

1- السيّد مروان عماكي / رئيس مجلس الإدارة.

2- الدكتور عمار ناصر آغا / نائب رئيس مجلس الإدارة.

3- السيد شادي دياربكرلي / عضو مجلس الإدارة.

كما حضر المستشار القانوني والاقتصادي لمجلس الإدارة الدكتور ادوار خولي.

وحضر المدير العام التنفيذي السيد مالك شفيق البطرس.

وقد حضر في الساعة الثانية عشر عدد من المساهمين يحملون /33,957,224/ سهماً أصالةً ووكالةً أي بما يعادل نسبة 53,9% من كامل أسهم الشركة.

أي أقل من الحد الأدنى لاكتمال نصاب الجلسة الأولى للقرارات الداخلة باختصاص الهيئة العامة غير العادية المحددة بالمادة /170/ شركات.

لذلك تقرر، وفقاً لما ورد في الدعوة، تأجيل الجلسة الأولى إلى الجلسة الثانية المحدد موعدها في الساعة الواحدة من نفس اليوم والمكان وطلب من الحاضرين البقاء ليشاركوا في الجلسة الثانية كما طلب ممن يرغب بالمغادرة دون العودة للاجتماع الثاني أن يقوم بتبليغ موظفي التسجيل بذلك.

مدوّن وقائع الجلسة

المحامية رهف الرفاعي

مراقبا التصويت

رانيا نويلاتي

م. خالد الفهد

مندوبة هيئة الإشراف على التأمين

الآنسة هديل خالد

مندوبا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

السيّد هيثم الحسين

السيّد أنس ناعسة

رئيس الهيئة العامة

السيّد مروان عفاكي

المتحدة للتأمين ش.م.م.ع. UIC United Insurance Company

محضر اجتماع الهيئة العامّة غير العاديّة

للشركة المتحدة للتأمين المساهمة المغفلة العامة

والمنعقدة بتاريخ 2023/11/15 في دمشق – فندق الداما روز– قاعة سطح دمشق

((الجلسة الثانية))

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين ش. م. م. ع - سورية إلى مساهميها.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 77/ص ر م /123 تاريخ 2023/10/24،

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 297/ م ع /13 /123 تاريخ 2023/10/16،

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الإشراف على التأمين رقم 75/ص ر م/ 123 تاريخ 2023/10/24،

والمتضمنة إبلاغهم موعد الدعوة.

تمّ نشر الدعوة وجدول الأعمال لمرتين في صحيفتين يوميتين الكترونيتين (الثورة والبعث):

- تاريخ 2023/10/23 (العدد 991 من صحيفة البعث والعدد 999 من صحيفة الثورة).
- تاريخ 2023/10/24 (العدد 992 من صحيفة البعث والعدد 1000 من صحيفة الثورة).
- تاريخ 2023/11/09 تعديل البند الأول من جدول الأعمال (العدد 1006من صحيفة الثورة والعدد 1014 من صحيفة الثورة).

فقد انعقدت الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الأربعاء الموافق لـ 2023/11/15 وذلك للبحث في جدول الأعمال والمبلغ أصولاً.

فقد انعقدت الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الأربعاء الموافق لـ 2023/11/15 وذلك للبحث في جدول الأعمال والمبلغ أصولاً.

حضر ممثلو وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيد أنس ناعسة والسيد هيثم الحسين بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/6479 تاريخ 2023/11/13.

كما حضر هذا الاجتماع ممثلو هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الآنسة شذى حمندوش والسيد أحمد القصار بموجب كتاب التكليف رقم 1478/ص – م – إ تاريخ 2023/10/25.

كما حضر هذا الاجتماع ممثلة هيئة الإشراف على التأمين الآنسة هديل خالد بموجب كتاب التكليف رقم 1173/ص تاريخ 2023/10/25.

كما حضر هذا الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماءهم:

1- السيّد مروان عفاكي / رئيس مجلس الإدارة.

2- الدكتور عمار ناصر آغا / نائب رئيس مجلس الإدارة.

3- السيد عبدو الخوري / عضو مجلس الإدارة.

4- السيد جود جويد / عضو مجلس الإدارة.

5- السيد شادي دياربكرلي / عضو مجلس الإدارة.

كما حضر المستشار القانوني والاقتصادي لمجلس الإدارة الدكتور ادوار خولي.

وحضر المدير العام التنفيذي السيد مالك شفيق البطرس.

كما تواجد في مكان الاجتماع عدداً من الساهمين يحملون /59,185,608/ سهماً أصالة و وكالة مما يعادل نسبة 93.95% من كامل أسهم الشركة.

R.N

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها ونشر جدول الأعمال قبل خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة، وحضور مساهمين يملكون غالبية الأسهم، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده، وعليه فقد أعلن رئيس مجلس إدارة الشركة – رئيس الجلسة - قانونية الاجتماع.

وفي ضوء ذلك بدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها برئاسة السيّد مروان عفاكي رئيس مجلس الإدارة استناداً إلى المادة /181/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 وتمت تسمية المحامية رهف الرفاعي لتدوين وقائع الجلسة، كما تم تعيين السيدة رانيا نويلاتي، والسيد خالد الفهد بصفة مراقبي تصويت سنداً لأحكام المادة 1/182 من قانون الشركات.

افتتح رئيس مجلس الإدارة الجلسة بتلاوة جدول الأعمال المعتمد و انتقل لمناقشة بنوده كما يلي:

1- تفويض مجلس الإدارة ولمرة واحدة و خلال مدة عام واحد من تاريخه برفع سقف الإنفاق على إكمال مبنى الإدارة الجديد إلى مبلغ عشرين مليار ليرة سورية على أن يجري تمويله من خلال سيولة الشركة المتحدة للتأمين المتوفرة وتفويض مجلس الادارة ببيع الأصول التي تملكها بما فيها أسهمها من محفظتها الاستثمارية في سوق دمشق للأوراق المالية في حال الحاجة لذلك.

أكد السيد رئيس الجلسة بأن مشروع بناء مبنى الإدارة الجديد هو المشروع الاستراتيجي للشركة المتحدة للتأمين، و قد انتهت أعمال المرحلة الأولى ونحن الآن بالمرحلة الثانية، ونتيجة التضخم الحاصل مؤخراً وارتفاع أسعار الصرف أدى لضرورة تعديل صلاحية الصرف التي منحت لمجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة السابق والبالغة 8 مليار ليرة سورية، لذا تم الطلب من هيئتكم الموقرة لرفع سقف الإنفاق إلى 20 مليار ليرة سورية لاستكمال أعمال الإكساء.

و طلب السيد رئيس الجلسة من ممثل المالك المهندس خالد الفهد لتقديم عرض تفصيلي عن أعمال المرحلة الثانية، وعليه قدم ممثل المالك العرض متضمناً ما يلي:

R.N

- تلا المهندس خالد الفهد ممثل المالك التقرير الفني للمشروع، وعرض مقطع تصويري للبناء.
- وبيّن تاريخ المباشرة للمقاول الرئيسي و لجهاز الإشراف وتاريخ صدور رخصة الإكساء، وما هي الأعمال التي سبقت صدور الرخصة، إضافةً للأعمال المنجزة وقيد الإنجاز في المشروع بشكل مفصل ونسبة الإنجاز لكل بند مشيراً إلى أن نسبة الإنجاز الإجمالية للمرحلة الثانية من المشروع ولتاريخه قد بلغت 17% ، كما تم عرض البرنامج الزمني التفصيلي لأعمال المشروع كاملة والتي من المتوقع أن تنتهي بتاريخ 25 كانون الأول 2024.

ثم طلب السيد رئيس الجلسة من المدير العام السيد مالك البطرس لتقديم شرح تفصيلي لكل ما هو مصروف والذي من المتوقع صرفه على أعمال المرحلة الثانية، و عليه قدم السيد المدير العام العرض متضمناً ما يلي:

- الكلفة النهائية للأعمال لغاية نهاية المرحلة الأولى والبالغة 3.6 مليار، والتي سبق وتم اطلاع المساهمين عليها خلال الهيئة العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2023/04/30، وبعد اطلاعهم فقد تم ابراء ذمة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالاجماع عن الأعمال لنهاية هذه المرحلة.
- أفاد السيد المدير العام أنه وبموجب توجيهات مجلس الإدارة بعدم البدء بالتحضير للمرحلة الثانية قبل الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى والاستلام الأولي، توجهت الإدارة التنفيذية للشركة نحو حماية الكتلة المالية الموجودة لديها بالليرة السورية والمخصصة لتمويل المشروع لحين البدء بأعمال المرحلة الثانية، وذلك بعد الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة من تحصيل الأقساط المستحقة والتدفقات النقدية الخارجة من مطالبات على عقود التأمين وتحويل لأرصدة معيدي التأمين وتسديد المصاريف الإدارية والعمومية، بحيث تكون الشركة في أي لحظة قادرة على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل وأية التزامات أخرى طارئة على المدى القصير، و من ثم العمل على استثمار الفائض من هذه السيولة في:

أ- <u>استثمار السيولة المتاحة في سوق دمشق للأوراق المالية</u>: حيث تم خلال العام 2022 ضخ مبلغ وقدره 2.7 مليار ل.س في شراء أسهم لشركات مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم ضخ هذه المبالغ ربعياً، وذلك بموجب موافقات من مجلس إدارة الشركة بعد عرض مفصل عن واقع السيولة وقبل ضخ المبلغ في السوق.

ب- استثمار السيولة المتاحة بالعقارات: بموجب توجهات مجلس إدارة الشركة للإدارة التنفيذية على ضرورة تنويع القنوات الاستثمارية والبحث عن استثمار مناسب بالعقارات، حيث تم خلال الربع الأول من العام 2023 شراء عقار رقم 5/4209 شركسية – أبو رمانة بقيمة /3.5/ مليار ل.س.

- عرض السيد المدير العام وبشكل مفصل الواقع الحالي لهذه الاستثمارات حيث بلغت القيمة السوقية كما في تاريخ 2023/11/08 لاستثمارات الشركة والتي تم ضخها خلال العام 2022 وخلال الربع الأول 2023 (أي قبل البدء بأعمال المرحلة 2)، بهدف حماية الكتلة النقدية بالليرة السورية المتاحة في الشركة للاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية مبلغ 11.9 مليار ل.س، والاستثمار في العقار مبلغ 7 مليار ل.س، وكما أفاد السيد المدير العام بأن الأرباح المحققة وغير المحققة من هذه الاستثمارات (أسهم + عقارات) كما في تاريخ 2023/11/18 تبلغ قرابة 14.2 مليار ل.س. وهكذا تم تحاشي التضخم الحاصل في هذه الفترة.
- أشار السيد المدير العام أن الشركة قامت خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2023/08/01 ولغاية 2023/11/08 على بيع جزء من أسهم المحفظة بنسبة تقارب 18% من التكلفة التاريخية (القيمة الشرائية للأسهم) لغاية تمويل المشروع، مؤكداً أن الشركة تقوم بتمويل المشروع من السيولة المتاحة للشركة والفائضة عن الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة (تحصيل أقساط تأمين) والتدفقات النقدية الخارجة (مصاريف تأمين ومصاريف إدارية وعمومية)، ومن ثم التوجه نحو القنوات الاستثمارية، الأسهم ومن ثم العقار في حال الحاجة.
- كما أكّد السيد المدير العام أنه ليس من المتوقع أن تلجأ الشركة إلى بيع العقار وبأن الناتج التشغيلي للشركة بالإضافة للسيولة المتوفرة عن بيع جزء من محفظة الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية ستجعل الشركة قادرة على تغطية متطلبات السيولة لغاية انتهاء المشروع.
- وقد عرض السيد المدير العام وبشكل مفصل كافة المبالغ المصروفة لتاريخه عن المرحلة الثانية من المشروع:

1- الأعمال العقدية: بلغ المصروف منها لتاريخه 7.189 مليار ل.س.

2- توريدات وأعمال متنوعة لمواد وأجور يد عاملة بلغت 675 مليون ل.س.

3- بالإضافة إلى الرسوم للجهات المختصة حيث بلغت 96 مليون ل.س.

- ليكون إجمالي المبلغ المصروف لتاريخه عن المرحلة الثانية 7.960 مليار ل.س
- كما عرض السيد المدير العام وبشكل مفصل كافة المبالغ المتوقع دفعها خلال الفترة اللاحقة ولنهاية مشروع تأهيل عقار المزة المرحلة الثانية بمبلغ إجمالي وقدره 11.129 مليار ل س مشيراً إلى أن جزء من هذه المبالغ يعود إلى المبالغ المترتبة عن التعاقدات السابقة وغير مسددة لتاريخه، وجزء تم تقديره بناء على ما تم تقديمه من عروض أسعار من عدة جهات بعد وضع شروط المناقصات واستدراج العروض، والجزء المتبقي من هذه التقديرات عائد لخبرة جهاز الإشراف والمقاول فيما يخص البنود التي تم تقديرها بناء على الأسعار الرائجة.

وقد تم عرض كافة البنود وبادق التفاصيل على الشاشة في مكان اجتماع الهيئة العامة واطلع عليها السادة المساهمون الحاضرون.

وأكد رئيس مجلس الادارة بأن تجهيز البناء يتم وفق الخطة المعتمدة وحسب المدة الزمنية المقررة.

تم فتح باب المناقشة على ماتم ذكره في ما يتعلق بالبند الأول من جدول الأعمال :

- <u>الدكتور عمر الحسيني /2,402/ سهماً:</u>

شكر الإدارة، وأشار إلى أنه كمساهم مهمه توزيع الأرباح، قد يؤدي إكمال مشروع البناء إلى ضمور الأرباح، وذكر أن هذا المشروع من الممكن تجهيزه خلال عدة سنوات، المهم هو توزيعات سخية بالأرباح، فكما تم عرضه من قبل الإدارة أنه يتم تجهيز المبنى من الربح الفني أو من بيع الأسهم لإتمام المشروع.

أجاب السيد رئيس مجلس الادارة بسؤاله في العام الماضي ماهي الأرباح التي تم توزيعها، فأجاب السيد المساهم 133.33%

وأكد أنه عندما تم توزيع الأرباح كان سعر السهم 2,500 ل.س، والسهم الآن 4,200 ل.س.

R.N

وأضاف أن خطة الشركة وعبر السنوات الماضية بدءاً من شراء الأرض والحصول على التراخيص لإقامة مبنى الإدارة الجديد والذي يمثل الواجهة المالية للشركة ومعززاً الثقة بها، وللأسف فإن مجلس الإدارة القديم عندما كان رأسمال الشركة يسمح، لم يقم بتملك عقار للإدارة العامة، ونحن بهذه الظروف نسعى لتملك عقار للإدارة العامة كباقي الشركات وهذا يضاف إلى أصول الشركة، ووعد رئيس مجلس الإدارة المساهمين بتوزيع الأرباح من خلال زيادة رأس المال، وأشار أننا أعلى شركة برأس المال في سوق التأمين السوري، وذكر أن الهدف من هدم البناء الذي تم شراؤه وإعادة بناؤه هو الاستفادة من المساحات الإضافية واستثمار أكبر مساحة ممكنة، وبالنهاية هذا المبنى يمثل صورة الشركة ويدل على قوتها.

ونحن نؤكد أننا لا نريد بيع كامل محفظة أسهم الشركة، ولكن حسب الحاجة فالبند واضح وصريح، فمن أجل المحافظة على القيمة النقدية للشركة تم الاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية، وكانت قيمتها 3مليار و أصبحت 12مليار، وتضاعفت قيمة العقار، فبيع الأسهم يكون حسب الحاجة وان شاء لله لن نضطر لبيع العقار.

كما تم توضيح أن الربح التشغيلي المستخدم في تمويل العقار لن يقلل من نسبة الأرباح القابلة للتوزيع في نهاية السنة.

- <u>المساهم ابراهيم طرحها / 3/ أسهم:</u>

طلب من الشركة تنويع الاستثمار من خلال المشاركة بالاستثمار بأعمال تنموية تعود بالنفع على المساهمين وتعود بنفس الوقت بالنفع على المواطن السوري، وتعمل أيضاً على تقوية الاقتصاد الوطني.

أجاب رئيس مجلس الإدارة ليس لدينا مانع من المشاركة بمشاريع تنموية، وقد سبق أن تم الاجتماع بالهيئة العليا للإستثمار برعاية هيئة الإشراف على التأمين وتم عرض عدة مشاريع، وأيدنا رغبتنا في أن تكون هذه المشاريع على شكل شركات مساهمة مدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية من أجل أن يكون هناك جهات رقابية وإشرافية على هذه المشاريع.

R.N

Info@uic.com.sy www.uic.com.sy

- المساهم وليد الأحمر / 4,622/ سهماً:

قدم شكره على العرض، و ضم صوته إلى الدكتور عمر الحسيني فيما يخص عدم العجلة بإكساء مقر الشركة، وطلب الموازنة بين عملية الإكساء والمحافظة على الاستثمارات الموجودة لدى الشركة.

أكد رئيس مجلس الإدارة على أن عملية تمويل العقار تتم وفق خطة مدروسة وتهدف إلى تمويل المشروع بالوقت المناسب تفادياً لأي تأخير يلحق الضرر بالشركة، مع المحافظة على أكبر حجم لمحفظة الشركة في سوق دمشق للأوراق المالية، ومجلس الإدارة والإدارة التنفذية يعملان بشكل دائم ومستمر للحفاظ على هذا التوازن آخذين بعين الاعتبار مصلحة الشركة أولاً.

وذكر المدير العام أن الأرباح التشغيلية هي جزء من الأرباح من صافي الدخل المحقق، وعند استخدامها في أماكن أخرى لا تؤثر على أرباح المساهمين بل تنتقل الى الموجودات، ووعد المدير العام بأنه وبنهاية العام سيكون هناك أرباحاً مجزية وسيتم تحديد وجهة استعمالها سواء على أعمال اكساء البناء أو في التوزيع على حملة الأسهم، وأكد على ما قاله رئيس مجلس الإدارة في الحرص على الموازنة التي تحقق مصلحة الشركة والمساهمين وأضاف بأن ناتج أرباح الشركة التشغيلية قادرة على تغطية أكبر جزء من مصاريف الإكساء.

- عصام الزعبي وكيل عن/ 3,335,000/ سهماً:

ذكر أنه لم يلمس تطور بالبناء منذ 6 أشهر إلى الآن عند عرض المقطع التصويري، واستغرب ارتفاع سعر الإنفاق خلال المدة المذكورة من 4 مليار ونصف إلى 20 مليار ونصف بزيادة تقريباً 16 مليار، و أن ارتفاع الأسعار من الشهر الرابع إلى الآن لا يتجاوز 50 %، وهو غير موافق على رفع سقف الإنفاق، وذكر أنه باجتماع الهيئة العامة السابق ذكر المدير العام السيد مالك البطرس تفويض رفع صلاحيات المجلس بسبب قرار لجنة البناء للعمل بأسرع وقت ممكن على شراء أكبر قدر من

R.N

مواد الاكساء تحاشياً لارتفاع الأسعار وأنه من المتوقع أن أكبر مبلغ سيتم صرفه على عمليات البناء سيكون خلال العام الجاري 2023 وفق الخطة الموضوعة لعملية الإكساء.

وذكر السيد الزعبي أنه من خلال السرد الذي تم من المهندس خالد الفهد لم يتطرق إلى أنه تم شراء مواد إكساء أو تم استغلال مبالغ للمرحلة القادمة وطلب التوضيح من السيد المدير العام حول ما تم ذكره سابقاً بأن العقار الذي تم شراؤه في منطقة الشركسية هو من أجل تنويع المحفظة الاستثمارية وليس كما ذكر الآن من أجل اكساء المشروع.

أجاب رئيس مجلس الإدارة أن الهيئة العامة التي عقدت بتاريخ 2023/04/30 تم فيها عرض المرحلة الأولى بالتفصيل وتم موافقة الهيئة العامة عليها بالإجماع كما تم عرض طريقة التعاقد عن المرحلة الثانية وتم رفع سقف الإنفاق إلى 8 مليار ل.س. وبدأنا بشراء مواد الإكساء التي تم سردها من المدير العام، حيث وصلت قيمة المشتريات إلى سقف الانفاق، ونحن خلال هذه الفترة و من أجل المحافظة على القيمة النقدية تم الاستثمار بسوق دمشق للأوراق المالية وتم شراء عقار.

أما موضوع بيع الأسهم لن يكون بشكل فوري ولن يكون لكامل المحفظة وإنما حسب الحاجة فقط.

كما قدم المدير العام جواباً للسيد عصام بأنه ذكر في الهيئة العامة السابقة بأن معظم عمليات الشراء ستتم في العام 2023 فالعقود التي تم إبرامها ودفع قيمتها كاملة هي التكييف، المصاعد، الواجهات، وأعمال الكهرباء، وتم الوصول الى سقف الإنفاق الممنوح، ونحن مصرون على تنفيذ العقود الموجودة في الوقت الحالي بشراء معظم مواد الإكساء لمواجهة التضخم، وهي الخطة المتبعة من العام الماضي الى الآن، و الهدف من هذه السياسة حماية الكتلة النقدية من التضخم فشراء أكبر كم ممكن من مستلزمات الإكساء هو الأفضل حالياً.

وأكد رئيس مجلس الادارة أن البند 13 من محضر اجتماع الهيئة العامة السابق قد تم منح الإجازة برفع سقف الإنفاق من تاريخ 2023/04/30.

R.N

وذكر مندوب وزارة التجارة السيد هيثم الحسين أنه نصت المادة 172 من قانون الشركات: "للهيئة العامة غير العادية الحق بأن تصدر قرارات في الأمور الداخلة ضمن صلاحياتها وفي الأمور الداخلة ضمن صلاحية الهيئة العامة العادية، وفي الحالة الأخيرة تصدر الهيئة قراراتها وفقاً للقواعد المتعلقة بالهيئة العامة العادية".

تمّ طرح البند الأول على الهيئة العامة للتصويت بمجمله وتمّت المصادقة عليه بما يلي:

عدد المعترضين من الحضور	22,243,169
عدد الموافقين من الحضور	36,942,439
نسبة المعترضين من الحضور	37.58%
نسبة الموافقين من الحضور	62.42%

وتمت المصادقة بأغلبية الحضور.

2- تعديل النظام الأساسي للشركة المتحدة للتأمين وحذف البند /ب/ من المادة /15/ المتعلقة بشروط العضوية في مجلس الإدارة والمعطوفة على المادة /140/ من قانون الشركات والتي تنص على :

" ب- يكون للشخص الاعتباري الذي يملك مالا يقل عن 10% من أسهم الشركة ويتم انتخابه من قبل الهيئة العامة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكه من الأسهم على أن ينزل عددهم من مجموع أعضاء مجلس الإدارة وأن لا يتدخلوا في انتخاب الأعضاء الباقين . ويتم هدر أية كسور عند احتساب عدد أعضاء مجلس الإدارة الذي يحق لذلك الشخص طلب تعيينهم وفقاً لما سبق".

أكد السيد رئيس الجلسة أنه بعد المشاورات بمجلس الإدارة تم طلب تعديل هذه المادة من أجل أن توكل هذه الاجازة للهيئة العامة منعاً لتضارب المصالح وهذه هي الأسباب الموجبة لإلغاء النص، و من واجبه كرئيس لمجلس الإدارة و رئيس لهذه الجلسة أن يطرح هذا التضارب بالمصالح و يترك للهيئة العامة القرار.

تم فتح باب النقاش للسادة المساهمين على البند الثاني:

- المساهمة شذى جزماتي/ 10 /أسهم:

بالبداية أشكر السيد رئيس مجلس الإدارة على الجهود الكبيرة المبذولة لنجاح الشركة وكما هو واضح الاهتمام الكبير لدرجة حب الانفراد بالإدارة، وأكدت على أن سبب طلب حذف هذه المادة من النظام الأساسي هو محاولة استبعاد بنك بيمو من مجلس الإدارة، وهذا يعني وجود تفسير واحد هو هدف الاستئثار بالإدارة ومحاولة إبعاد شريك قوي.

يرجى الإجابة بما يتوافق مع المنطق والعقل والشفافية ولماذا تم إعادة توزيع المناصب في مجلس إدارة الشركة وإبعاد بنك بيمو كنائب رئيس لمجلس الإدارة.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة: بداية أنا افتخر باستلام رئاسة مجلس إدارة الشركة، فمنذ انتخابي لهذه المهمة ارتقت الشركة لتحتل المرتبة الأولى في سوق التأمين السوري من ناحية الأقساط والأرباح ويعود الفضل بذلك أيضاً لمجلس الإدارة وللإدارة التنفيذية المميزة والخبيرة ممثلة بالمدير العام ولموظفي الشركة، ونحن كمجلس إدارة نأخذ القرارات التي تدعم الإدارة التنفيذية ولا نقوم بالتفرد بالإدارة كما استنتجتم.

أما بخصوص تعيين بديل في منصب نائب رئيس مجلس الإدارة فذلك يعود إلى سبب جوهري هو استقالة ممثل بنك بيمو السعودي الفرنسي السيد عمر الغراوي من مهامه في بنك بيمو والذي علمت فيه الشركة بعد مضي شهرين، وكانت تخاطب ممثل بنك بيمو السيد عمر الغراوي على مكتبه في بنك بيمو ويتلقى المكتب رسائل الشركة وترد عليها مديرة مكتبه بأنه مسافر، وتعطلت أعمال الشركة لعدم الصرف وتحريك الحسابات.

R.N

وإذ تبين أن غياب ممثل بنك بيمو السيد عمر الغراوي كان لهذا السبب، ولم يسمّ بنك بيمو ممثلاً عنه، مما دعا لانتخاب بديل عنه في منصب نائب رئيس المجلس حرصاً على سير العمل.

وأكد السيد رئيس الجلسة على أن الغاية من إلغاء هذا البند الجوازي وليس الإلزامي من النظام الأساسي إنما تهدف فقط أن تتحمل الهيئة العامة مسؤولية انتخابها للشخص الاعتباري.

- <u>ماهر رزق يحمل وكالة عن / 1,171,743/ سهماً:</u>

للأسف القطار يسير والشركة في مقدمة الشركات ونحن في خلاف من أجل أمور بسيطة، بما أن رئيس مجلس إدارة بنك بيمو متواجد في الاجتماع وهو الشريك الاستراتيجي حسب ادعائه يرجى بيان ماذا قدم للشركة من عقود حتى يتم تقييم وجوده في مجلس الإدارة هل هو فاعل أم لا وحتى تكون قراراتنا شفافة.

عرض رئيس مجلس الإدارة السيد مروان عفاكي شرحاً مختصراً عن تاريخ العلاقة مع بنك بيمو وأوضح أن هناك شراكة بين المتحدة للتأمين وبنك بيمو في بناء بمنطقة عدرا الصناعية وللأسف بنك بيمو لم يطلب من مجلس الإدارة السابق أي مستند يدل على نسبة مساهمته بهذا المبنى، وبعد حوالي 7 سنوات من إشغاله المبنى طلب بنك بيمو من مجلس الإدارة الجديد الذي ترأسته حينها تحديد مساهمته في بناء عدرا، وبعد عدة اجتماعات مع السيد معماري والذي أكد فيها أن دعم الشركة مرتبط بحل هذا الموضوع وبرأيه أن حل هذا الموضوع يتم بشراء أحد الطرفين لحصة الطرف الآخر.

وكان قد أكد رئيس مجلس الإدارة السابق المغفور له الدكتور عبد الرحمن العطار بكتاب رسمي موجه للشركة المتحدة للتأمين بأن أحقية بنك بيمو بالطابق الأرضي فقط وليس له علاقة بباقي المبنى كما يدعى بنك بيمو.

وتم الاتفاق على تقدير قيمة البناء الحالية حيث قدم بنك بيمو عرضاً عن طريق مديره العام السيد أندره لحود حيث قدر حصة بنك بيمو بالمبنى وهي الطابق الأرضي فقط بمبلغ مليار ليرة سورية، و حصة المتحدة من البناء والتي تشمل ثلاثة

طوابق وطابق تحت الأرض بمبلغ مليار ونصف ليرة سورية، تم عرض الموضوع على مجلس الإدارة، و وافق المجلس على شراء حصة بيمو، وتم إبلاغ السيد لحود بالقرار.

وعند إرسال العقد للتوقيع تفاجأ المجلس بوضع المبلغ مليار و 200 مليون ليرة سورية أي بزيادة مبلغ 200 مليون ليرة سورية (مجهولة المنشأ والسبب) فتم إعادة العرض على المجلس وتمت الموافقة عليه لإنهاء الخلاف بين الشركة المتحدة وبنك بيمو حتى تكون العلاقة بينهما علاقة شراكة استراتيجية.

وهل من المنطقي أنه تم خلال العام 2021 استرداد بمفعول رجعي ما يقارب 2.5% من أساس معدل الفائدة من فوائد مقبوضة خلال العام 2020 عائدة لوديعة مصرفية بالقطع الأجنبي مجمدة سابقاً لدى بنك بيمو نتيجة خطأ داخلي من المصرف يتحمل مسؤوليته هو وحده، هل هذا تصرف شريك استراتيجي للشركة؟؟؟

وبعد أن تم حل هذا الخلاف والذي على حد قول السيد معماري أنه سبب الخلاف الوحيد بقي الحال على ماهو عليه ولم يتم تقديم أي أعمال تأمينية من خلال البنك للشركة، علماً أن مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين وافق على حل هذا الخلاف بما يتناسب مع رغبات بنك بيمو والتي كانت تتغير حتى وصلت للمبلغ الذي رآه البنك مناسباً لمصلحته.

- <u>السيد بسام معماري رئيس مجلس إدارة بنك بيمو / 14,537,912 / سهماً:</u>

رحب السيد رئيس الجلسة بالسيد معماري رئيس مجلس إدارة بنك بيمو على حضوره الهيئة العامة للشركة.

حيث صرح بما يلي:

عند قراءة محضر الهيئة العامة الماضي استذكرت قول الإمام علي كرم الله وجهه "حين سكت أهل الحق عن الباطل، توهم أهل الباطل أنهم على حق".

info@uic.com.sy www.uic.com.sy

نحن مبادؤنا وشراكتنا مع عدة بنوك وشركات تأمين وبدون وجود أي خلافات هو ما يجب النظر إليه حيث أنني لا أعلم عن سبب وجود الخلاف هنا على وجه التحديد حيث أود التذكير بأن فروع الشركة في المحافظات موجودة بذات الأبنية وأن بوالص المتحدة كانت تطبع في المصرف عندما كان المصرف يملك 5% فقط أي عند تأسيس الشركة، وبالمنطق هل يعقل أن تقوم شركة لديها شريك مصرفي مثل بنك بيمو بإصدار فواتير باسمها ولا تضع اسم المصرف الشريك بيمو وهذا بتاريخ 2016 و 2017؟ والجواب على السؤال الذي طرح لماذا يتم استبعاد بنك بيمو عن نيابة المجلس؟ سأقوم بتوضيح هذه النقطة للمساهمين حيث أن نيابة رئاسة لمجلس كانت مسؤولة عن أمور الصرف، وسؤال هنا أود إضافته لماذا ممثل بنك بيمو غير موجود في لجنة التدقيق؟ نقطة لا بد من الوقوف عليها وأطلب تسجيل اعتراضي على المواد المطروحة في جدول الاجتماع.

أجاب رئيس مجلس الإدارة بأن قوانين هيئة الإشراف على التأمين تلزمنا بتوزيع أموالنا على عدة بنوك والإدارة المالية في الشركة هي التي تحدد البنك الذي سيتم تحويل الأقساط إليه، ولنا علاقات مع عدة بنوك في السوق السوري ويعتبرون من عملائنا المهمين.

أعمالنا وأرباحنا تدل علينا والاتهامات التي توجه إلينا واهية ولا صحة لها ونابعة عن عوامل شخصية لا أكثر ولا أقل.

- مارينا جيراردي مساهم ب / 1,070,624/ سهم:

لدي سؤال مهم للإدارة، أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين أو أي شريك في الشركة ما الذي يقدمونه من دعم للشركة؟ أنا شخصياً تعاملت مع الشركة المتحدة للتأمين وقدمت لها العديد من عقود التأمين وهذا من واجباتي كمساهمة.

info@uic.com.sy www.uic.com.sy

- اندره لحود مدير عام بنك بيمو وكيل ب / 866,208/ سهماً:

كان توجه الإدارة على التعاون مع الشركة المتحدة للتأمين وكان هذا التعاون لغاية 2021 في عدة مجالات تأمين الحريق والحياة والسيارات، وفي عام 2022 تم طلب عرض بخصوص التأمين الصحي حيث تلزمنا قوانين الإدارة والجهات الرقابية بالحصول على عروض من كافة الشركات.

وتم إعلام الشركة المتحدة للتأمين بأنه تم تقديم عروض أسعار أقل من عرض المتحدة، وأستغرب من الأحاديث بأن بنك بيمو لم يتعاون مع الشركة المتحدة والسبب بعدم تجديد العقود هو ارتفاع الأسعار فقط.

وتساءل ماذا قدم أعضاء مجلس الإدارة الحاليين للشركة.

فأجاب السيد جود جويد عضو مجلس الإدارة بإمكانكم سؤال الإدارة التنفيذية عن حجم العمل الذي أقدمه للشركة والترويج لها والعدد الهام من الشركات التي تعاقدت مع الشركة بسببي وبجهدي.

أجاب رئيس مجلس الإدارة على أن العقود التي تم ذكرها من السيد لحود هي عقود تخص قروض مدتها تغطي كامل قيمة القرض وهي مستمرة حتى نهاية فترة القرض وأغلبها صادر قبل عام 2015 وليس هناك عقود جديدة لا بل على العكس تم عدم تجديد عدة عقود تخص ممتلكات البنك حيث تم تأمينها عن طريق شركات أخرى.

وحول الاستفسار عما يقدمه أعضاء مجلس الإدارة من دعم للشركة أود أن أوضح أنني شخصياً أنحدر من عائلة عملت في مجال التأمين منذ أكثر من 70 عاماً وأملك محفظة تأمينية مميزة وضعتها في الشركة المتحدة للتأمين بشكل مباشر ودون أي مقابل أو عمولة، حيث يتم توزيع أرباحها على جميع المساهمين، والجهد المبذول من كافة أعضاء مجلس الإدارة نتائجه واضحة وثابتة فجميعهم يبذلون الجهود الهامة حتى بلغت الشركة هذا الشأن المرموق.

وبمداخلة من السيد بسام معماري فيما يخص عضوية بنك بيمو في مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين حيث أكد أنه يستقيل بإرادته ولن يُقال، والمحاولات التي تسعى لإقالته مثل فتوى مجلس الدولة لن تنجح.

رد رئيس مجلس الإدارة بأن لا أحد فوق القانون والجميع تحت القانون فإذا القانون يسمح بوجودكم في المجلس فأهلاً وسهلاً بكم.

وتقدم السيد مالك البطرس المدير العام بمداخلة: تم استلامي لمنصب مدير عام في الشهر العاشر من عام 2018 وبتوجيه من رئيس مجلس الإدارة قمتُ بزيارة مكتب السيد بسام معماري في طرطوس وتم استقبالي بحفاوة وكان رأيه أن ينتهي الخلاف مع بنك بيمو حول مبنى عدرا.

وتوضيحاً لما طرحه السيد لحود بخصوص التعاون مع الشركة المتحدة للتأمين بخصوص أعمال البنك، أريد أن أوضح للمساهمين أنه هل من الممكن طلب عروض تأمين بنك بيمو عن طريق وسيط ويطلب عمولة 25%، و الجميع على علم بأنه في حال وجود وسيط فسوف يتم رفع السعر لتغطية نسبته، مع العلم أن العروض المطلوبة من الشركات الأخرى كانت تتم بدون وسيط ؟! فلماذا أرسل الوسيط من قبل بنك بيمو؟

كما أفاد السيد مالك بأن السيد معماري بدأ قوله بالاستشهاد بقول الامام علي كرم الله وجهه، وأنا أقول بأن أهل الباطل لا يمكن أن يعملوا بهذا المستوى من الشفافية وأهل الباطل لا يمكن يكونوا أمناء على أموال الغير ويحققوا لهم هذه الأرباح وبشكل سنوي، وأكد لجميع المساهمين بأن نتائج الشركة تنشر وبشكل تفصيلي كل ثلاثة أشهر ويمكن للجميع من خلالها الاطمئنان بأن مساهمتهم بأمان، و أهل الحق دائماً هم في المقدمة.

و عرض السيد المدير العام ما حصل من نقاش في إحدى جلسات مجلس إدارة بنك بيمو، الذي طلب من المدير العام للشركة المتحدة للتأمين تقديم عرض عن واقع الشركة المتحدة في مجلس إدارة البنك، خلال هذه الجلسة قال لي السيد معماري بأن المشكلة بين البنك والشركة المتحدة للتأمين هي في السيد مروان عفاكي والذي إن أراد العلاقة الجيدة مع البنك فستكون كذلك، وإن رغب بقطع العلاقة فسيتم قطع العلاقة، وأجبته حينها أن الإدارة التنفذية للشركة تعمل باستقلالية و بدون أي ضغط من مجلس الإدارة ووفقاً لما ينص عليه قانون الحوكمة، ومجلس الإدارة ورئيسه لا يتدخلون بأي قرار يقع ضمن اختصاص الإدارة التنفيذية

R.N

و هنا توجه السيد المدير العام للسيد معماري و قال له إنه لديك مشكلة شخصية مع السيد عفاكي وللأسف تم عكسها على علاقة البنك مع الشركة، أما بالنسبة لتدخل مجلس الإدارة في عمل الإدارة التنفيذية فهو غير موجود أبداً، وإن تم التدخل لن أبقى بالشركة يوم واحد، إلا أن التناغم والتعاون الكبير الموجود بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة هو الذي أوصل الشركة إلى هذه المرتبة المميزة في سوق التأمين السوري.

وأنا أوكد بأنني أفتح باب التعاون مع بنك بيمو كما تم فتحه مع باقي البنوك، إلا أنه مع بنك بيمو سيكون أكبر ولكن هذا الأمر يتعلق بقرار البنك وليس بالشركة المتحدة .

- <u>المحامي كريم المنير منتدب عن بنك الائتمان الأهلي بمثل 20,594 سهماً:</u>

سجل اعتراضه بأن طلب تعديل المادة 15 من النظام الأساسي هدفه استبعاد عضوية بنك بيمو من مجلس الإدارة، وطلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك استفتاء قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة حول تفسير المادة 4/152 من قانون الشركات وبرأي تصرف غير سليم قانونياً .

وأكد على أحقية بنك بيمو بالتمثل بعضوية مجلس الإدارة.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة إن الغاية من تعديل هذا البند هو جوازي غايته تحمّل الهيئة العامة مسؤولية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة مع مراعاة حالة تضارب المصالح، وليست الغاية أبداً استبعاد بنك بيمو الذي نكن له كل الاحترام.

وبخصوص استفتاء قسم الفتوى والتشريع حول تفسير المادة 152 من قانون الشركات فتلك فتواها ومن الطبيعي ألا يكون للإدارة دوراً في هذه الفتوى.

info@uic.com.sy www.uic.com.sy

- الدكتور عمر الحسيني /2,402/ سهماً:

باعتباري من صغار المساهمين في الشركة المتحدة للتأمين وأؤكد أنها شركة التأمين الأولى في السوق السوري ولديها شريك قوي مثل بنك بيمو لماذا يتم التضحية بهذا الشريك؟ وأتمنى من الإدارة التنفيذية التعاون مع الشريك الاستراتيجي.

أجاب رئيس مجلس الإدارة بأن بنك بيمو عضو بمجلس الإدارة ونحن نترك أمر تعديل البند الأساسي للهيئة العامة بوصفها السلطة العليا في الشركة.

- رائد الأبرش مساهم /11/ سهماً:

أفاد الموضوع باختصار أن المادة التي يتم حذفها من النظام الأساسي هي مستمدة من قانون الشركات وهذا الحق منحه القانون للشخص الإعتباري الذي يملك 10% للمساهمة بأعمال الإدارة والغاية من جدول الأعمال وهذا التصويت، ليتم إلغاء هذا الحق وبالنتيجة الهيئة العامة هي من تقرر.

رد رئيس مجلس الإدارة تم ترك هذا الموضوع للهيئة العامة.

- منى كيوان مساهمة /632/ سهماً:

أفادت بأنها من المساهمين الذين يساهمون في تقديم أعمال للشركة باعتباره واجب على كل مساهم حريص على استمرار نجاح الشركة، وأكدت أننا جميعاً نرى نجاحات و وقائع وأرقام مميزة، وأوضحت بأن بنك بيمو ذكر بأن البند الثاني موجه ضده مع العلم أنه لم يتم ذكر اسمه، وأكد السيد رئيس الجلسة بأن الهدف من هذا التعديل هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من الهيئة العامة بعد توضيح حالة تضارب المصالح وهو من أهم مبادئ قانون حوكمة الشركات، و أعربت عن استغرابها بأن بنك بيمو وعلى اعتباره شريك استراتيجي لا يريد إكمال البناء الذي يتم اكساؤه وعدم الموافقة على إكماله

info@uic.com.sy www.uic.com.sy

عند التصويت على البند الأول، و هل يريد أن تتوقف عملية الإكساء لمثل هكذا صرح حضاري مهم، و اعتبرت أن مقر الإدارة العامة لأي شركة يعتبر من أهم أصول الشركة ويعكس صورتها وقوة مركزها في السوق.

تمّ طرح البند الثاني على الهيئة العامة للتصويت بمجمله، ولم تتم الموافقة عليه وبقي النص على حاله:

عدد المعترضين من الحضور	24,295,905
عدد الموافقين من الحضور	34,889,703
نسبة المعترضين من الحضور	41.05%
نسبة الموافقين من الحضور	58.95%
نسبة المعترضين من رأس المال	38.56%
نسبة الموافقين من رأس المال	55.38%

وبنتيجة التصويت لم تتحقق أغلبية ثلثي الحضوروبالتالي لم تتم الموافقة.

وحيث أن هذه النتيجة تشير إلى سقوط التعديل نتيجة عدم تحقيق النصاب المنصوص عليه في المادة 171 من قانون الشركات: " تصدر الهيئة العامة غير العادية للشركة قراراتها بأكثرية اصوات مساهمين يحملون أسهما لا تقل عن ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع ويجب ان تزيد الاكثرية المطلوبة في الفقرة الأولى من هذه المادة على نصف رأس المال المكتتب به في الاحوال التالية: أ/ تعديل نظام الشركة الأساسي، ب/ اندماج الشركة في شركة أخرى، ج/ حل

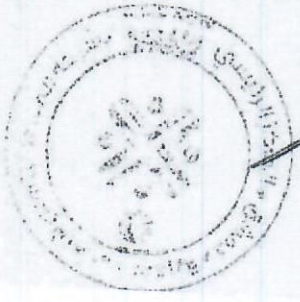

R.N

info@uic.com.sy www.uic.com.sy

الشركة." حيث لم تصل نسبة أصوات المساهمين الموافقين على التعديل إلى ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع حيث بلغت النسبة 58.95%، في حين بلغت نسبة أصوات المساهمين الموافقين على التعديل نصف رأس المال المكتتب به حيث بلغت النسبة 55.38%، وعليه يبقى النص على حاله كما ورد في النظام الأساسي.

أعلن رئيس الجلسة ختام جدول الأعمال بعد شكره جميع الحضور.

مدوّن وقائع الجلسة

رانيا نويلاتي

مراقبا التصويت

م. خالد الفهد

المحامية رهف الرفاعي

مندوبة هيئة الإشراف على التأمين

الآنسة هديل خالد

مندوبا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

السيّد هيثم الحسين

السيّد أنس ناعسة

رئيس الهيئة العامة

السيّد مروان عفاكي

صورة طبق الأصل

٢٢ تشرين ٢٠٢٢